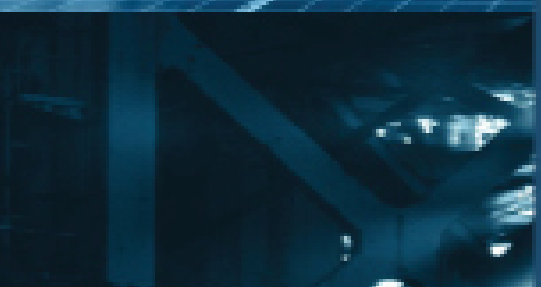

وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، ١٩ مارس ٢٠٢٤

مركز الرصد والتحليل | الإدارة العامة للتواصل و الإعلام

أخبار الطاقة

النفط يواصل مكاسبه وسط توقعات بتقلص الإمدادات وارتفاع مخاطر العرض

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية، أمس الاثنين، لتواصل مكاسبها التي حققتها الأسبوع الماضي بنحو 4% بفعل توقعات بتقلص الإمدادات، مع تزايد المخاطر بفعل مزيد من الهجمات على البنية التحتية للطاقة الروسية.

وصعدت العقود الآجلة لخام برنت تسليم مايو 47 سنتا أو 0.5 بالمئة إلى 85.81 دولارا للبرميل. وارتفع عقد أبريل لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 49 سنتا أو 0.6 بالمئة إلى 81.53 دولارا. وتم تداول عقد تسليم مايو الأكثر نشاطًا لخام غرب تكساس الوسيط بنسبة 50 سنتًا، أو 0.6٪، عند 81.08 دولارًا للبرميل.

وقالت فاندانا هاري، مؤسسة شركة فاندا إنسايتس لتحليل أسواق النفط، إن «الضربات على مصافي التكرير الروسية أضافت ما بين دولارين وثلاثة دولارات للبرميل من علاوة المخاطرة إلى سعر النفط الخام الأسبوع الماضي، والتي لا تزال قائمة حيث نبدأ هذا الأسبوع بمزيد من الهجمات خلال عطلة نهاية الأسبوع».

وأضاف هاري أنه بالنسبة للحركة الكبيرة التالية صعودًا أو هبوطًا، فإن النفط الخام سينتظر إشارات جديدة. وأدت إحدى الضربات يوم السبت إلى نشوب حريق لفترة وجيزة في مصفاة سلافيانسك في كاسنودار، التي تعالج 8.5 ملايين طن متري من النفط الخام سنويا، أو 170 ألف برميل يوميا.

وعطلت الهجمات عطلت نحو سبعة بالمئة من طاقة التكرير الروسية في الربع الأول. وتقوم مجمعات التكرير بمعالجة وتصدير أصناف الخام إلى العديد من الأسواق بما في ذلك الصين والهند.

يراقب المستثمرون هذا الأسبوع نتائج اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الذي يستمر يومين وينتهي يوم الأربعاء. وكتب توني سيكامور، محلل السوق لدى آي جي، في مذكرة، أن ذلك سيجلب مزيدًا من الوضوح بشأن توقيت تخفيضات أسعار الفائدة.

وقال سيكامور إنه من المرجح أن يبقي بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير هذا الشهر، في حين أن احتمال خفض سعر الفائدة في اجتماع يونيو «أصبح الآن بمثابة قلب عملة». ومن شأن انخفاض أسعار الفائدة أن يحفز الطلب

في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم، مما يدعم أسعار النفط.

كما دعم الطلب على الوقود في الولايات المتحدة الأسعار مع استكمال المصافي بعض المشاريع. واعتبارًا من إغلاق يوم الجمعة، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت وخام غرب تكساس الوسيط بنسبة 11% و13% على التوالي في عام 2024.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط تتأرجح بعد أسبوع قوي مع اقتراب اجتماعات بنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي. وتحركت أسعار النفط قليلاً في التعاملات الآسيوية يوم الاثنين بعد ارتفاع قوي خلال الأسبوع الماضي، مع تراجع المتداولين الآن قبل سلسلة من اجتماعات البنك المركزي الرئيسة هذا الأسبوع بقيادة بنك الاحتياطي الفيدرالي.

ودفعت احتمالات تقلص الإمدادات العالمية أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها في أربعة أشهر الأسبوع الماضي، بعد مؤشرات على طلب قوي من مصافي التكرير في الولايات المتحدة وتوقعات إيجابية من منظمة البلدان المصدرة للبترول وإدارة الطاقة الدولية.

وتراوحت أسعار النفط الخام حول هذه المستويات المرتفعة يوم الاثنين. وسعت اجتماعات بنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي للحصول على المزيد من الإشارات الاقتصادية. لكن الزخم في أسواق النفط شابه توقع سلسلة من الاجتماعات الرئيسة للبنوك المركزية، وأبرزها بنك الاحتياطي الفيدرالي.

ومن المقرر أن يختتم بنك الاحتياطي الفيدرالي اجتماعه الذي يستمر يومين يوم الأربعاء، ومن المتوقع على نطاق واسع أن يبقي أسعار الفائدة ثابتة. لكن الأسواق كانت حذرة من أي إشارات متشددة محتملة من البنك المركزي، خاصة بعد بيانات التضخم الأكثر سخونة من المتوقع في الأشهر الأخيرة.

قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي، من المقرر أن يتخذ بنك اليابان قرارًا بشأن أسعار الفائدة يوم الثلاثاء، ومن المحتمل أن يمثل نهاية لما يقرب من عقد من السياسة الفضفاضة للغاية. وبعيدًا عن بنك الاحتياطي الفيدرالي وبنك اليابان، من المقرر أيضًا أن يجتمع بنك الاحتياطي الأسترالي وبنك إنجلترا هذا الأسبوع، ومن المتوقع أن يشيرا إلى تغييرات قليلة في أسعار الفائدة.

وتنتظر أسواق النفط المزيد من البيانات الصينية، وسيتم أيضًا إصدار سلسلة من المؤشرات الاقتصادية الرئيسة، بالإضافة إلى قرار سعر الفائدة في الصين، أكبر مستورد للنفط، هذا الأسبوع. من المقرر أن تنشر الصين أرقام الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة للشهرين الأولين من عام 2024 في وقت لاحق يوم الاثنين، في حين سيقرر بنك الشعب الصيني سعر الفائدة الرئيس على القروض يوم الأربعاء.

وظلت أسعار النفط العالية في نطاق يتراوح بين 75 و85 دولاراً للبرميل، وهو مستوى يغذي الأرباح ولكنه لا يضر النمو الاقتصادي، على الرغم من الحرب في أوروبا الشرقية والاضطرابات في الشرق الأوسط. تستمر أسواق الأسهم في تحفيز الصفقات، مما يجعل شركات النفط الكبرى أكبر.

ويأتي مؤتمر سيراويك السنوي مع استمرار ارتفاع الطلب على النفط والغاز إلى جانب الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والوقود الحيوي. وقد استوعبت أسواق الطاقة إعادة ترتيب التدفقات العالمية مع تحول العملاء أكثر إلى موردي الطاقة الإقليميين أو العيش مع سلاسل التوريد الأطول المنقولة بحراً. وقال دانييل يرجين، نائب رئيس مؤسسة ستاندرد آند بورز العالمية لتنظيم المؤتمر والمؤلف الحائز على جائزة بوليتزر في مجال الطاقة العالمية: «الشيء اللافت للنظر هو استقرار (الأسعار) في ظل الاضطرابات الجيوسياسية».

وقال يرجين إنه على عكس المؤتمرات السابقة التي هيمنت على المحادثات فيها معارك الحصص في السوق بين منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة ومنظمة البلدان المصدرة للبترول، فقد حلت قضايا أمن الطاقة محل الحديث عن حروب الأسعار. وأضاف يرجين «عندما انخفض الطلب وتراجعت الأسعار، كان من السهل للغاية رؤية طريق نحو التحول في مجال الطاقة، ولكن مع (الحرب) بين روسيا وأوكرانيا وصدمات الأسعار، عاد أمن الطاقة إلى الطاولة».

ومن المتوقع أن يستمع أكثر من 7200 شخص إلى أحدث التوقعات بشأن أسواق الطاقة من رؤساء كبار المنتجين بريتش بتروليوم، وشيفرون، وإكسون موبيل، وأرامكو السعودية، وسينوبك، وبتروناس. وستكون التطورات العالمية في مجال الغاز الطبيعي المسال وسياسات المناخ الأمريكية موضوعًا رئيسيًا في جلسات منفصلة لكبار المصدرين تشينير إنرجي، وفينشر جلوبال للغاز الطبيعي المسال، بينما تضغط وزيرة الطاقة الأمريكية جينيفر جرانهولم ومستشار البيت الأبيض جون بوديستا على أهداف الإدارة المناخية.

وفي حين أن أسعار النفط قوية، فقد طغت وفرة الإنتاج على الغاز الطبيعي. وقال فيكاس دويفيدي، استراتيجي الطاقة في شركة ماكواري جروب المالية، إن «هذا العام سيكون عام انتقالي إلى سوق الغاز والكهرباء الأكثر صعودا في العام المقبل».

وتتوقع أوبك طلبا قويا نسبيا على النفط ونموا اقتصاديا، وهو رأي يشجع على المزيد من أنشطة النفط والغاز والاندماجات. وأثارت صفقات الطاقة الأمريكية التي بلغت قيمتها أكثر من 250 مليار دولار العام الماضي مخاوف من التركيز وتباطؤ الموافقات التنظيمية. وتنعكس المخاوف المناخية في جلسات المؤتمر حول تكنولوجيا عزل الكربون والوقود الهيدروجيني، والتي أصبحت من بين الوسائل المفضلة لدى صناعة النفط لمعالجة مشكلة الانحباس الحراري العالمي. ويعد دور الذكاء الاصطناعي في إنتاج الطاقة وانبعاثات الكربون من الجلسات البارزة هذا العام.

وستتحول هذا العام عمليات الاستحواذ التي قامت بها شيفرون، وكونوكو فيليبس، وإكسون موبيل الثلاثي إلى أكبر

المنتجين في أكبر حقول النفط الصخري في الولايات المتحدة. ويَعِد هذا التحول بترويض ما كان يمثل ورقة رابحة في إنتاج النفط العالي. وقد تعمل استثمارات شركات النفط الكبرى وأساليب إنتاجها على استقرار دورات الازدهار والكساد الفائق في الصخر الزيتي.

بنك ستاندرد تشارترد يرفع توقعاته لأسعار النفط إلى 106 دولارات والرئيس التنفيذي لـ«أرامكو»: الطلب لن يصل إلى ذروته قريبا

أسامة سليمان من فينا الاقتصادية

رفعت بنوك استثمارية عالمية، توقعاتها لأسعار النفط للعام الجاري، موضحة إمكان تراجع الفجوة بين العرض والطلب بسبب خفض «أوبك+» الإنتاج وتراجع إنتاج روسيا من النفط بعد هجمات على مصافيها، فيما أكد الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية أمين الناصر أن ذروة الطلب العالمي على النفط لن تكون قريبة.

وفي التفاصيل، توقع بنك ستاندرد تشارترد أن يبلغ متوسط السعر المستقبلي القريب لخام برنت 92 دولارا للبرميل في الربع الأول من العام الجاري، و94 دولارا في الربع الثاني، و98 دولارا في الربع الثالث، و106 دولارات للبرميل في الربع الرابع.

فيما رفع بنك مورجان ستانلي توقعاته لسعر خام برنت في الربع الثالث من العام الحالي عشرة دولارات للبرميل إلى 90 دولارا، مشيرا إلى إمكان تراجع الفجوة بين العرض والطلب بسبب خفض «أوبك+» الإنتاج وتراجع إنتاج روسيا من النفط بعد هجمات بطائرات مسيرة على مصافيها.

وخفض مورجان ستانلي توقعاته لإمدادات أوبك وروسيا خلال الربع الثاني والثالث من العام بمقدار 200 إلى 300 ألف برميل يوميا، إذ يتوقع عجزا محدودا في الربع الثاني، قبل ارتفاعه خلال الربع الثالث.

ورفع البنك أيضا توقعاته لسعر خام برنت في الربع الأول إلى 85 دولارا للبرميل من 82.5 دولار في توقعات سابقة، وإلى 87.5 دولار في الربع الثاني من 82.5 دولار، وإلى 85 دولارا للبرميل في الربع الرابع من 80 دولارا.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، أقر تحالف «أوبك+» الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء بقيادة روسيا، تمديد الخفض الطوعي في إنتاج النفط 2.2 مليون برميل يوميا إلى الربع الثاني.

وأبقى مورجان ستانلي على توقعاته بشأن نمو الطلب على النفط بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا هذا العام مدفوعا

بزيادة الطلب على وقود الطائرات والبتروكيماويات، وكذلك بارتفاع الطلب من الصين والهند.

تصور خيالي بالتخلص من الوقود التقليدي

في سياق متصل، قال الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية أمين الناصر خلال مؤتمر الطاقة «سيرا ويك» في هيوستون، إن ذروة الطلب العالمي على النفط لن تكون قريبة.

وأضاف أن لهذا السبب يتعين على صناع السياسات ضمان الاستثمار الكافي في النفط والغاز من أجل تلبية طلب المستهلكين، وكذلك عليهم التخلي عن التصور الخيالي بالتخلص التدريجي من الوقود التقليدي، داعيا إلى إعادة ضبط لخطط الاستبدال السريع للوقود التقليدي بمصادر الطاقة المتجددة.

وقال الناصر إن الطلب على النفط سيصل إلى مستوى قياسي جديد عند 104 ملايين برميل يوميا في 2024، مضيفا أنه رغم نمو الاستثمارات في الطاقات البديلة، فإنها لم تستخدم بعد على نطاق واسع لتحل محل المحروقات.

وتابع «كل هذا يعزز وجهة النظر القائلة بأنه ليس من المرجح الوصول إلى ذروة الطلب على النفط والغاز قريبا، ولا حتى بحلول عام 2030»، الموعد المستهدف للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، لافتا إلى أن ارتفاع الطلب من الاقتصادات النامية يمكن أن يغذي نمو الطلب على النفط حتى 2045.

وقال الناصر، إن خفض انبعاثات الغازات الدفيئة من المحروقات من خلال تقنيات احتجاز الكربون الأخرى يحقق نتائج أفضل من مصادر الطاقة البديلة، متابعا «ينبغي عدم إدخال مصادر وتقنيات الطاقة الجديدة إلا عندما تكون جاهزة حقا وقادرة على المنافسة اقتصاديا».

وأشار إلى أن تعطل حركة الشحن في البحر الأحمر بسبب هجمات حركة الحوثي اليمنية «فاقم من صعوبة الوضع» في أسواق الشحن.

ولفت إلى أن النفط يستغرق فترة أطول من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع للوصول إلى وجهته بسبب إعادة توجيه مسارات السفن لتجنب المنطقة تلك.

وأضاف أن مشكلات الشحن لم يكن لها تأثير يذكر على أرامكو السعودية، ويرجع ذلك جزئيا إلى خط الأنابيب شرق-غرب الذي يسمح للشركة بتحميل السفن شمالي المنطقة التي يهاجمها الحوثيون.

وتابع أن أوروبا أصبحت سوقا أكبر لأرامكو بسبب مشكلات الشحن في البحر الأحمر، لافتا إلى أن أرامكو لديها طاقة فائضة تبلغ ثلاثة ملايين برميل يوميا لمواجهة أي اضطرابات غير متوقعة في الإمدادات العالمية.

آفاق الاستثمارات الجديدة مطمئنة

وفي هذا الإطار، قال لـ«الاقتصادية» روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، إن آفاق الاستثمارات النفطية الجديدة مطمئنة للغاية بعدما توقعت بيانات دولية أن تعطي شركات النفط والغاز العالمية الكبرى وشركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط الضوء الأخضر هذا العام لما يصل إلى 30 مشروعا، بقيمة استثمارية إجمالية تبلغ 125 مليار دولار، وتمتلك ما يقدر بنحو 14 مليار برميل من المكافئ النفطي من الموارد.

فيما أوضح لـ«الاقتصادية»، ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المختصة، أن المعنويات في سوق النفط تحسنت بشكل ملحوظ مع تبدد بعض المخاوف الأكثر تطرفا بشأن الطلب، لافتا إلى توقع بنك ستاندرد تشارترد باستمرار الطلب على النفط في الاتجاه نحو الأعلى.

وعد ارتفاع أسعار خام برنت إلى أعلى مستوى لها منذ أربعة أشهر فوق 85 دولارا للبرميل يرجع هذا إلى حد كبير إلى تفوق الطلب على التوقعات المفرطة في التشاؤم التي هيمنت على معنويات السوق في بداية هذا العام.

بدوره، قال لـ«الاقتصادية» ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، إن روسيا من المرجح أن تكون قادرة على الحفاظ على صادرات النفط الحالية حتى يونيو المقبل علاوة على ذلك، ومع ارتفاع الطلب المحلي موسميا في شهري يوليو وأغسطس، فمن المرجح أن تضطر روسيا إلى خفض الصادرات لاستيعاب انخفاض الإنتاج.

مورجان ستانلي يتوقع ارتفاع سعر برنت إلى 90 دولارا للبرميل بحلول صيف 2024

الاقتصادية

رفع بنك مورجان ستانلي توقعاته لسعر خام برنت في الربع الثالث من العام الحالي عشرة دولارات للبرميل إلى 90 دولارا، مشيرا إلى إمكان تراجع الفجوة بين العرض والطلب بسبب خفض «أوبك +» الإنتاج وتراجع إنتاج روسيا من النفط بعد هجمات بطائرات مسيرة على مصافيها.

وخفض مورجان ستانلي توقعاته لإمدادات أوبك وروسيا خلال الربعين الثاني والثالث من العام بمقدار 200 إلى 300 ألف برميل يوميا، إذ يتوقع عجزا محدودا في الربع الثاني، قبل ارتفاعه خلال الربع الثالث.

ورفع البنك أيضا توقعاته لسعر خام برنت في الربع الأول إلى 85 دولارا للبرميل من 82.5 دولار في توقعات سابقة، وإلى 87.5 دولار في الربع الثاني من 82.5 دولار، وإلى 85 دولارا للبرميل في الربع الرابع من 80 دولارا.

وتأرجح خام برنت القياسي دون مستوى 86 دولارا للبرميل اليوم الإثنين. وتلقت الأسعار دعما بالتزامن مع تصعيد أوكرانيا هجماتها على البنية التحتية النفطية الروسية منذ بداية العام، في محاولة لعرقلة الجيش الروسي من خلال ضرب عديد من مصافي النفط الكبيرة.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، أقر تحالف «أوبك +»، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك وحلفاء بقيادة روسيا، تمديد الخفض الطوعي في إنتاج النفط 2.2 مليون برميل يوميا إلى الربع الثاني.

وأبقى مورجان ستانلي على توقعاته بشأن نمو الطلب على النفط بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا هذا العام مدفوعا بزيادة الطلب على وقود الطائرات والبتروكيماويات، وكذلك بارتفاع الطلب من الصين والهند.

رئيس أرامكو السعودية يدعو إلى إعادة ضبط مسار تحول الطاقة الاقتصادية

أكد المهندس أمين الناصر، رئيس أرامكو السعودية وكبير إداريها التنفيذيين، الحاجة الملحة إلى وضع مسار جديد واقعي وعملي لتحوّل الطاقة يشمل النفط والغاز ومصادر الطاقة الجديدة.

وفي كلمة رئيسة خلال مؤتمر أسبوع سيرا 2024 الذي استضافته مدينة هيوستن في ولاية تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية، أشار الناصر إلى أنه من الواضح جدا أن استراتيجية التحوّل الحالية «لم تحقق نجاحا في معظم المجالات نظرا إلى أنها تواجه خمس حقائق صعبة ينبغي مراعاتها لضبط مسار تحول الطاقة».

وتشمل هذه الحقائق، ضرورة إعادة ضبط الجهود العالمية من أجل تحقيق الطموحات بشأن المناخ، وعدم قدرة مصادر الطاقة البديلة المطروحة حتى الآن على أن تحل بالمستوى الكافي محل المواد الهيدروكربونية، والتكاليف الباهظة المرتبطة بمصادر الطاقة البديلة، والمتطلبات المتزايدة من الطاقة في الجنوب العالمي، وخامسًا الإمكانية الكبيرة لتحقيق مزيد من خفض الانبعاثات من النفط والغاز.

وفيما يتعلق بخفض الانبعاثات من النفط والغاز، قال الناصر: «هناك تصورات غير واقعية للتخلص التدريجي من النفط والغاز، وعلينا أن نتخلى عن تلك التصورات المغلوطة، وبدلًا من ذلك، علينا استثمار هذه الموارد الثمينة بشكل ملائم بما يعكس توقعات الطلب المتزايد عليها. كما يتعيّن علينا تكثيف جهودنا للحدّ من انبعاثات الكربون، وتحسين كفاءة موارد الطاقة التقليدية بفاعلية، وتقديم حلول منخفضة الكربون. وفي نفس الوقت ينبغي تبنّي مصادر وتقنيات الطاقة الجديدة تدريجيًا متى تسنّى لها أن تكون جاهزة من حيث توافر بنياتها التحتية وقدرتها على المنافسة اقتصاديًا».

وحول تأثير تحوّل الطاقة في المستهلكين، أضاف الناصر: «كما هو واضح، فإن الاستراتيجية الراهنة لتحوّل الطاقة تؤثر بشكل سلبي ومتزايد في الأغلبية، ولا ينحصر تأثيرها في أقلية صغيرة. وأصبحت أصوات المستهلكين المتضررين حول العالم تعلو، ورسائلهم القوية تتضح بنحوٍ لم يعد بإمكان العالم تجاهله. نحن نعلم أن المهتمين بتحوّل الطاقة يريدون طاقة قليلة الانبعاثات، وهم محقون، لكن في المقابل هناك كثيرون يجدون صعوبة بالغة لتوفير أبسط احتياجاتهم من الطاقة لمعيشتهم اليومية».

وأشار «كما أن أزمة الطاقة الأخيرة ذكّرت المهتمين بالتحوّل بأن استمرار الإمدادات الموثوقة غير مضمونة؛ ومن المؤسف

أن استراتيجية التحوّل الراهنة تتجاهل هذه الرسائل من المستهلكين، وتركّز بشكل شبه حصري على استبدال المواد الهيدروكربونية بالبدائل، وتركز على أنواع مصادر الطاقة الجديدة أكثر من التركيز على خفض الانبعاثات الكربونية».

وفيما يتعلق بتوقعات الطلب على المواد الهيدروكربونية، أوضح الناصر: «على الرغم من أن استثمار العالم تجاوز 9.5 تريليون دولار في تحوّل الطاقة على مدى العقدين الماضيين، إلا أن البدائل لم تكن قادرة لتحل محل المواد الهيدروكربونية بمستوى كبير. وبينما يتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط في النصف الثاني من هذا العام إلى أعلى مستوى غير مسبوق على الإطلاق، يظل الغاز أيضًا دعامة أساس للطاقة العالمية، حيث نما بنحو 70 % منذ بداية القرن. وكل هذا النمو يعزز وجهة النظر التي ترى أن الوصول لذروة النفط والغاز ليست محتملة في المستقبل المنظور».

ويُعد (أسبوع سيرا) فعالية سنوية تجمع القادة والوزراء ومسؤولي السياسة العامة والرؤساء التنفيذيين من جميع أنحاء العالم بهدف تبادل الرؤى والأفكار والحلول المبتكرة لتحديات الطاقة والمناخ والبيئة. ويجمع المؤتمر أكثر من 8000 ممثل لمجالات الطاقة والمرافق والسيارات والتصنيع والسياسة والمالية والتقنية، كما يضم أكثر من 1400 متحدث.

8.956 مليون برميل يوميا إنتاج السعودية من النفط في يناير والمخزونات ترتفع 2.614 مليون برميل

الاقتصادية

بلغ إنتاج السعودية من النفط الخام 8.956 مليون برميل يوميا في يناير مقابل 8.944 مليون برميل يوميا في ديسمبر.

وأظهرت بيانات مبادرة البيانات المشتركة (جودي)، ارتفاع مخزونات الخام السعودية 2.614 مليون برميل إلى 151.823 مليون برميل في يناير الماضي.

وسجلت صادرات السعودية من النفط الخام 6.297 مليون برميل يوميا في يناير مقابل 6.308 مليون برميل يوميا في ديسمبر.

وتقدم الرياض وأعضاء آخرون في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بيانات الصادرات الشهرية إلى مبادرة بيانات المنظمات المشتركة (جودي) التي تقوم بدورها بنشرها على موقعها الإلكتروني.

بينما ارتفعت صادرات السعودية من المنتجات النفطية 0.106 مليون برميل يوميا إلى 1.243 مليون برميل يوميا في يناير.

في حين انخفض الطلب السعودي على المنتجات النفطية 0.096 مليون برميل يوميا إلى 2.218 مليون برميل يوميا في يناير.

برلين وأوتاوا تعتزمان بناء جسر بحري ينقل الهيدروجين الأخضر من ألمانيا إلى كندا الاقتصادية

يعتزم ميناء هامبورج الألماني وميناء أرجنتيا الكندي إقامة جسر بحري لنقل الهيدروجين الأخضر عبر المحيط الأطلسي.

وأعلنت وزارة الاقتصاد في ولاية هامبورج الألمانية أن رئيس ميناء هامبورج ينس ماير ورئيس ميناء أرجنتيا سكوت بيني توصلا إلى اتفاق بهذا الخصوص اليوم، في مؤتمر الهيدروجين الألماني الكندي الذي عقد في الغرفة التجارية في هامبورج.

وشارك في المؤتمر أيضا وزير الاقتصاد الألماني روبرت هابيك ووزير الطاقة الكندي جوناثان ويلكينسون.

وتعتبر اتفاقية الميناءين جزءا من التحالف الألماني الكندي للهيدروجين الذي تم الاتفاق عليه بين حكومتي برلين وأوتاوا في أغسطس 2022، الذي يهدف إلى بناء هيكل منتجين - مستهلكين للهيدروجين الوارد من كندا.

ومن المنتظر أن يلعب الهيدروجين الأخضر، الذي يتم إنتاجه من مصادر طاقة متجددة، دورا رئيسا في عملية التحول نحو اقتصاد خال من الانبعاثات الكربونية.

يذكر أنه سيتم في ميناء أرجنتيا إنشاء محلل كهربائي بقدرة 300 ميجاواط يعمل بطاقة الرياح ومرافق لشحن الهيدروجين.

ومن المنتظر توسيع ميناء هامبورج ليصبح مركزا ألمانيا للهيدروجين، حيث سيتم من خلاله استيراد مصدر الطاقة المحايد مناخيا، وتوزيعه وإنتاجه محليا باستخدام محلل كهربائي كبير الحجم.

ومن خلال إعلان النوايا، سيقوم ميناء هامبورج وميناء أرجنتيا بإنشاء إطار للتعاون في مجال إنشاء البنية التحتية المناسبة.

«كافد» لـ «الاقتصادية»: إطلاق القطار الكهربائي بمركز الملك عبدالله المالي بحلول 2026 وسنطبق مفهوم مدينة الـ 10 دقائق

حسين مطر من الرياض

الاقتصادية

كشف لـ«الاقتصادية» جاوتام ساشيتال الرئيس التنفيذي لشركة إدارة وتطوير مركز الملك عبدالله المالي «كافد»، أنه سيتم إطلاق القطار الكهربائي «المونوريل» المكون من ست محطات داخل المركز بحلول 2026.

وقال ساشيتال، إن المركز يعمل على استراتيجية التنقل من خلال مفهوم مدينة الـ 10 دقائق، حيث يكون كل شيء على بُعد 10 دقائق سيرا على الأقدام باستخدام أكثر من 40 ممرا للمشاة تربط جميع المباني بعضها بعضا، من محطة المترو داخل كافد.

ومن المخطط إنشاء أكثر من 6000 شقق سكنية وغرفة فندقية ضمن عشرة فنادق في كافد، إذ يضم المركز في قلب العاصمة الرياض 1.6 مليون متر مربع من المساحات المكتبية العصرية والمبتكرة، والمرافق المختصة والمساكن الفاخرة ذات المستوى العالمي، ويبعد 22 كيلومترا من المطار ممثلا قوة دفع لتحقيق طموحات العاصمة الاقتصادية، إضافة إلى أنه أكبر منطقة أعمال عالمية متعددة الاستخدامات معتمدة من نظام تصنيف الريادة في التصميم الطاقي والبيئي (LEED).

رئيس «كافد» أشار إلى أن المركز المالي يتعاون مع كبار المشغلين العالميين والمطورين المبتكرين للاستثمار في البنية التحتية الرقمية التي تدمج البيانات والأنظمة والتطبيقات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي، وهو ما سيمكن المنطقة من تحسين البيانات وتطوير تجربة المدينة الذكية من خلال استخدام التقنيات الجديدة.

وأكد أن «كافد» استثمر بكثافة عبر خارطة طريق استراتيجية تشتمل على 48 مبادرة تدمج التكنولوجيا الرائدة والمبتكرة، بدءا من الواقع الافتراضي إلى إنترنت الأشياء، التي تتميز ببنية تحتية رقمية شاملة تدمج بين إدارة المدينة، وأنظمة الأمن المتقدمة، وتقنيات المباني الذكية، وإدارة الطاقة بكفاءة، والتنقل الذكي، والإدارة الذكية للنفايات، والحوكمة القائمة على البيانات، وغيرها من المبادرات التي تهدف إلى التغلب على التحديات الحضرية المعقدة والارتقاء بجودة حياة الأفراد والمجتمعات.

ووفقا لرئيس شركة إدارة وتطوير مركز الملك عبدالله المالي، فإن زوار منطقة الوادي سيتسمتعون بدرجة حرارة تقارب الـ 10 درجات، إذ أخذ تصميم كافد الاستدامة في الحسبان، مستدلا على ذلك ببناء منطقة الوادي – منطقة المشاة التي تربط جميع المناطق بعضها بعضا - على عمق خمسة أمتار تحت مستوى الشوارع المحيطة، ما يضمن أن تكون درجة الحرارة منخفضة حتى في الصيف.

العراق يخفض صادراته من النفط إلى 3.3 مليون برميل يومياً خلال الأشهر المقبلة

الشرق الأوسط

قالت وزارة النفط العراقية إنها ستخفّض صادرات البلاد من النفط الخام إلى 3.3 مليون برميل يومياً، خلال الأشهر المقبلة؛ لتعويض أي زيادة مسجلة في يناير (كانون الثاني)، وفبراير (شباط)، فوق حصتها المقرّرة، بموجب اتفاقات تحالف «أوبك بلس».

وأضافت الوزارة، في بيان صدر الاثنين، أن العراق ملتزم بالخفض الطوعي المتفق عليه مع «أوبك بلس»، وينسق مع مصادر ثانوية ليكشف قيود التصدير، في تقارير التحالف المقبلة.

وكانت وزارة النفط العراقية قد أعلنت، بداية الشهر الحالي، أن صادراتها من النفط الخام بلغت 99.6 مليون برميل تقريباً في فبراير الماضي؛ أي 3.43 مليون برميل يومياً في المتوسط على مدار الشهر، وهذا يعني ارتفاعاً بـ95 ألف برميل يومياً عن شهر يناير.

وكانت صادرات العراق من النفط الخام قد سجلت، في يناير، 3.33 مليون برميل يومياً.

وأكد وزير النفط العراقي حيان عبد الغني، منتصف الشهر الماضي، أن العراق ملتزم بقرارات منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، فيما يتعلق بالإنتاج، وملتزم بعدم إنتاج أكثر من أربعة ملايين برميل يومياً.

روسيا تزيد صادراتها النفطية من موانئها الغربية 200 ألف برميل يومياً

الشرق الأوسط

ستزيد روسيا صادراتها النفطية عبر موانئها الغربية في مارس (آذار) بنحو 200 ألف برميل يومياً، أي ما يعادل 2.15 مليون برميل يومياً، مقابل الخطة الشهرية. ويتوقع المشاركون في السوق زيادة أخرى في الصادرات وسط هجمات مستمرة بطائرات من دون طيار على المصافي الروسية.

وأظهرت حسابات «رويترز» أن الشحنات ستزيد على أساس يومي بنسبة 10 في المائة مقارنة بالخطة الأولية لشهر مارس.

وتعاني مصافي النفط الروسية من سلسلة من الهجمات بطائرات من دون طيار من أوكرانيا، بما في ذلك الهجمات الأخيرة على مصافي «روسنفت» خلال عطلة نهاية الأسبوع.

ووفقاً لمصادر «رويترز»، فإنه من المتوقع أن يزداد إمداد خام الأورال في بحر البلطيق، هذا الشهر، بسبب ظهور شحنتين إضافيتين من شركتي «روسنفت» و«تاتنفت».

وقالت المصادر إن «روسنفت» و«لوك أويل» أضافتا مواقع ناقلات إضافية في نوفوروسيسك.

ويعتقد المشاركون في السوق أن نمو صادرات النفط الروسية قد يستمر. وقال أحد المصادر: «بالنظر إلى أحداث نهاية الأسبوع، قد يكون هناك مزيد من الشحنات الإضافية».

وصباح السبت، اندلع حريق في مصفاة سيزران النفطية المملوكة لشركة «روسنفت»، بعد هجوم بطائرة من دون طيار.

ويوم الأحد، اندلع حريق بسبب هجوم بطائرة من دون طيار، في مصفاة «سلافيانسكي» الخاصة لتكرير النفط في منطقة كراسنودار.

وفي الأسبوع الماضي، تعرضت مصفاة النفط في ريازان التابعة لشركة «روسنفت» ومصفاة النفط في نيجني نوفغورود التابعة لشركة «لوك أويل» لهجوم بطائرات من دون طيار.

«أدنوك» توقع اتفاقية مع «سيفي» السنغافورية لتوريد مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي

الشرق الأوسط

وقّعت شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك» اتفاقية لتوريد مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المُسال لمدة 15 عاماً، مع شركة «سيفي» للتجارة والتسويق السنغافورية؛ إحدى الشركات التابعة لشركة تأمين الطاقة لأوروبا «سيفي» الألمانية.

وقالت «أدنوك»، في بيان، إنه سيجري إرسال الشحنات بصورة أساسية من مشروع الرويس للغاز الطبيعي المُسال منخفض الانبعاثات التابع لها، ومن المتوقع أن تبدأ عمليات التسليم في عام 2028، ما يساعد على تنويع إمدادات الغاز الطبيعي بألمانيا.

وكانت «أدنوك» قد أعلنت، في ديسمبر (كانون الأول) 2023، اتفاقية مع شركة «إي إن إن» الصينية للمدة والكمية نفسيهما.

ومن المتوقع أن يضاعف الرويس إنتاج «أدنوك» من الغاز الطبيعي المُسال إلى نحو 15 مليون طن سنوياً، من ستة ملايين طن، وفق وكالة «رويترز».

الجدير بالذكر أن مشروع الرويس للغاز الطبيعي المُسال يجري تطويره حالياً في مدينة الرويس الصناعية بأبوظبي، وجرى تصميمه ليعمل بالكهرباء النظيفة، ويستفيد من أحدث التقنيات وأدوات الذكاء الاصطناعي لرفع كفاءة عملياته.

«سينوك» الصينية تكتشف حقل نفط ضخماً في بحر بوهاي الشرق الأوسط

اكتشفت شركة الصين الوطنية للبترول البحري «سينوك» حقل نفط ضخماً يزيد على 100 مليون طن من المكافئ النفطي بحجم الإثبات بالمكان، وذلك في بحر بوهاي، وفق ما أعلنت شركة النفط والغاز العملاقة، المملوكة للدولة، يوم الاثنين.

وقالت الشركة، في بيان، إن الاكتشاف جرى في حقل «تشينهوانغداو 27-3 النفطي»، الواقع في المياه الشمالية الوسطى لبحر بوهاي، مشيرة إلى أنه جرى اختبار الحقل لإنتاج نحو 742 برميلاً من النفط الخام يومياً من بئر واحدة، وفق «رويترز».

وفي وقت سابق من الشهر، أعلنت الشركة الوطنية للبترول البحري اكتشاف احتياطي جديد في بحر الصين الجنوبي، يضم أكثر من 100 مليون طن من المكافئ النفطي المثبت وجوده.

تأتي هذه الإعلانات في الوقت الذي تستثمر فيه الشركة بكثافة في تطوير احتياطات النفط والغاز البحرية للصين، في جزء من مسعى أوسع لتعويض الانخفاض بإنتاج حقول النفط والغاز البرية القديمة.

ورفعت شركة النفط والغاز العملاقة، في يناير (كانون الثاني)، هدف الإنتاج لعام 2024، بنسبة 8 في المائة تقريباً إلى رقم قياسي يتراوح بين 700 و720 مليون برميل من المكافئ النفطي، مشيرة إلى ارتفاع الإنفاق الرأسمالي السنوي، حيث بلغ الإنتاج نحو 675 مليون برميل مكافئ نفطي في عام 2023.

هل تستمر رحلة تعافي النفط وسط دعم الطلب؟ اندبندنت

ملخص
شهدت أسعار النفط حالة من التعافي الملحوظ خلال الأيام الأخيرة بدعم التوقعات الإيجابية في شأن الطلب والمعروض من الخام

عادت أسعار النفط لتحقيق المكاسب عندما حققت نحو أربعة في المئة صعوداً، وسط توقعات بخفض الإمدادات. وتجاوز خام برنت نحو 86.09 دولار للبرميل، عند أعلى مستوى منذ نوفمبر (تشرين الثاني) 2023، ويعد هذا الصعود أكبر تقدم أسبوعي خلال شهر واحد، إذ فاقت بيانات الاقتصاد الكلي من الصين التوقعات، وزادت الهجمات الأوكرانية على المصافي الروسية من الأخطار الجيوسياسية.

يأتي هذا الصعود مع التحركات الأخيرة، عندما خرج النفط من نطاق التداول الضيق الذي سيطر على الأشهر الأولى من العام، بوصول الأسعار، أخيراً، إلى أعلى مستوى، وأسهم في دعم هذا الارتفاع، تخفيض «أوبك+» للإنتاج، والتوقعات بحدوث عجز عالمي هذا العام. وفي انعكاس للتحول في اللهجة، رفعت البنوك، بما في ذلك «مورغان ستانلي»، توقعاتها لأسعار النفط.

ونقل موقع «أرقام» عن مؤسسة شركة «فاندا إنسايت» في سنغافورة فاندانا هاري، قولها إن «الضربات على مصافي التكرير الروسية أضافت دولارين إلى ثلاثة دولارات لبرميل النفط كعلاوة أخطار، الأسبوع الماضي، ولا تزال الأخطار قائمة، إذ نبدأ هذا الأسبوع بمزيد من الهجمات، ومع صدور قرار السياسة النقدية الأميركية هذا الأسبوع، قد تعود المعنويات الاقتصادية إلى مركز الصدارة بالنسبة إلى المجمع النفطي».

بحسب محللين، فإن الفروق السعرية للنفط تشير إلى أن الظروف أصبحت أكثر صرامة، إذ اتسعت الفجوة بين أقرب عقدين لخام برنت لشهر ديسمبر (كانون الأول) (العقد لهذا العام ونظيره في عام 2025) إلى 4.83 دولار للبرميل في حالة «باكورديشن» الصعودية، وهذا أعلى من 2.66 دولار في بداية العام.

وصاحبت الارتفاع الأخير في أسعار النفط الخام قفزة في عدد العقود القائمة، وارتفعت الحيازات إلى أعلى مستوياتها منذ أكتوبر (تشرين الأول) 2021، مع مكاسب متوقعة قرب نهاية، الأسبوع الماضي.

المعروض من الخام

وشهدت أسعار النفط حالة من التعافي الملحوظ خلال الأيام الأخيرة، بدعم التوقعات الإيجابية في شأن الطلب والمعروض من الخام، وأبدى محللون توقعاتهم باستمرار صعود أسعار النفط خلال الفترة المقبلة، لكن وسط أخطار محتملة تهدد بإنهاء حالة التعافي الحالية.

تحركات صعودية

وعلى رغم أن النفط استمر في التداول طوال معظم الشهر الماضي بين نطاق 80 و84 دولاراً للبرميل، مع غياب العوامل الداعمة للسوق.

ومنذ بداية العام الحالي وحتى تسوية تعاملات الأسبوع الماضي، ارتفع سعر خام برنت بأكثر من 10 في المئة.

توازن السوق

بحسب محللين، فإن مكاسب أسواق النفط جاءت بعد التوقعات المتفائلة في شأن آفاق الطلب العالمي، وتحول السوق إلى العجز، في وقت رفعت وكالة الطاقة الدولية في الأسبوع الماضي توقعاتها للطلب العالمي على النفط للمرة الرابعة منذ نوفمبر 2023.

وتشير الوكالة إلى أن الطلب على النفط قد ينمو بنحو 1.3 مليون برميل يومياً في العام الحالي، مما يمثل زيادة بمقدار 110 آلاف برميل يومياً مقارنة بالتقديرات السابقة.

وعلى جانب المعروض، تشير التوقعات إلى تراجع الإمدادات العالمية من النفط مقارنة بالتقديرات السابقة، وإلى ذلك أعلن تحالف «أوبك+» تمديد الخفض الطوعي لإنتاج النفط البالغ 2.2 مليون برميل يومياً حتى نهاية الربع الثاني من العام الحالي.

مخزونات النفط

وعلى صعيد متصل، كشفت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن مخزونات النفط الخام تراجعت 1.5 مليون برميل، في الأسبوع الماضي، ما جاء بعكس التوقعات بفعل تسريع المصافي لعمليات التكرير. وقال المحلل لدى «برايس فيوتشرز غروب» فين فلين، إن الإمدادات تشهد حالة من النقص بالنسبة لوقود السيارات في الولايات المتحدة، مما

يثير خطر ارتفاع الأسعار بشكل أكبر.

أخطار ومخاوف

وعلى رغم المخاوف حول الطلب فإنه بحسب وكالة الطاقة لا يزال أقل كثيراً من النمو المسجل في العام الماضي، والبالغ 2.3 مليون برميل يومياً.

وتؤكد الوكالة أن نمو الطلب على النفط يعود إلى الاتجاه التاريخي، مع تحسن الفعالية وتراجع الاستهلاك مع زيادة استخدام السيارات الكهربائية.

وحذرت وكالة الطاقة من أن التباطؤ الاقتصادي العالمي قد يشكل رياحاً معاكسة إضافية للطلب على النفط، لكن المؤشر الجديد في الأسواق هو صعود إنتاج النفط في الولايات المتحدة وغيانا والبرازيل وكندا، إذ سجلت مستويات قياسية هذا العام، لتضيف هذه الدول مجتمعة نحو 1.3 مليون برميل يومياً من الإنتاج الجديد. وكانت شركة «بيكر هيوز» كشفت عن أن عدد منصات التنقيب عن النفط في الولايات المتحدة ارتفع لأعلى مستوى في ستة أشهر، في إشارة إلى الإنتاج المستقبلي للخام.

وبحسب الأرقام صعد عدد المنصات الأميركية للتنقيب عن النفط إلى 510 منصات في الأسبوع المنتهي في 15 مارس (آذار) الحالي، وهو أعلى مستوى منذ سبتمبر (أيلول) الماضي.

وبحسب متخصصين فإن الأخطار حول آفاق الطلب والعروض من الخام لا تقتصر على جانب واحد، لكنها تتسع لتشمل التوقعات الخاصة بالسياسة النقدية، إذ ينظر إلى تخفيضات معدلات الفائدة باعتبارها أحد العوامل الداعمة للنشاط الاقتصادي، من ثم زيادة الطلب على النفط الخام.

تفاؤل على رغم التذبذب

وتشير الأرقام إلى أن حالة من التفاؤل تسري في أوساط المحللين حيال أسعار النفط خلال الفترة المقبلة، مع تحسن الطلب واستمرار الخفض الطوعي للإنتاج من جانب «أوبك+».

وكان تقرير أظهر عن مسح صادر عن «بلومبيرغ إنتليجنس» أن متوسط سعر خام برنت القياسي قد يتجاوز مستويات 80 دولاراً للبرميل بنهاية العام الحالي، في حين رفعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعاتها لمتوسط سعر خام برنت إلى 87 دولاراً للبرميل هذا العام، بزيادة 5.6 في المئة من تقديراتها الصادرة سابقاً.

برنت فوق 90 دولاراً

على صعيد متصل، يتوقع بنك «غولدمان ساكس» أن سعر خام برنت سيظل يتداول في نطاق 70 إلى 90 دولاراً للبرميل على المدى القريب، مع علاوة الأخطار الجيوسياسية جراء الحربين في أوكرانيا وغزة. ورفع البنك توقعاته لسعر برنت خلال ذروة موسم الصيف بنحو دولارين ليصل إلى 87 دولاراً للبرميل، مع تراجع مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لكن لا تخلو السوق من بعض الأخطار على جانبي الطلب والمعروض من الخام خلال الفترة المقبلة، مما قد يهدد بإنهاء التعافي الحالي للأسعار.

السعودية ترخص لأول صانع سوق أجنبي على سهم «أرامكو»

اقتصاد الشرق

وافقت شركة «تداول» مشغل البورصة السعودية على قيام بنك «ميريل لينش السعودية» بأنشطة صناعة السوق لأسهم شركة النفط العملاقة «أرامكو».

سيكون البنك بذلك أول بنك دولي يشارك في مثل هذه العمليات في المملكة، وسيبدأ اعتباراً من يوم غد الثلاثاء.

دور صانع السوق يتمثل في التأكد من توفر السيولة في الورقة المالية المدرجة (السهم)، من خلال تقديم طلبات أوامر بيع وشراء بشكل مستمر خلال جلسة السوق المفتوحة.

يتوجب على صاحب هذا الدور تمرير أوامر بيع وشراء، بحسب الالتزامات التي تنشرها «تداول»، كما تتضمن التزامه بالحد الأعلى للفارق السعري، والحد الأدنى لحجم الأوامر، والحد الأدنى لبقاء الأوامر، والحد الأدنى للقيمة المتداولة. وفي حالة الوفاء بالالتزامات في نهاية كل يوم تداول، يكون صانع السوق مؤهلاً للحصول على تخفيض على عمولة التداول.

كان مدير عام الإدارة العامة للإدراج في «تداول»، نايف العذل كشف في تصريحات لـ«الشرق» الشهر الماضي أن «ميريل لينش» سيكون أول صانع سوق أجنبي ينضم إلى سوق الأسهم السعودية، وسيبدأ عمله بتلك المهمة في وقت قريب.

طرح ثانوي مرتقب

وتجري السعودية محادثات لضم بنوك أميركية كبرى للمشاركة في طرح ثانوي مرتقب لشركة «أرامكو»، وهو ما يُتوقع أن يكون أحد أكبر الطروحات في السنوات الأخيرة وقد يجمع ما يصل إلى 20 مليار دولار، حسبما نقلت «بلومبرغ» عن أشخاص على دراية بالأمر الخميس.

هذا الطرح الذي لم تحسم الحكومة بعد توقيته أو عدد الأسهم التي ستُطرح، يأتي بعد أربع سنوات من جمع المملكة العربية السعودية 30 مليار دولار تقريباً في الاكتتاب العام الأولي لأسهم الشركة، والذي كان أكبر طرح للأسهم في العالم على الإطلاق. وعملت بعض البنوك الأميركية أيضاً على الاكتتاب الأولي للشركة.

10 خبراء لـ«الطاقة»: تخفيضات أوبك+ الطوعية قد تتقلص في النصف الثاني من 2024

دينا قدري
الطاقة

تتماشى تخفيضات أوبك+ الطوعية مع جهود التحالف الرامية إلى الحفاظ على توازن أسواق النفط واستقرارها، في ظل التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية التي طرأت في الآونة الأخيرة.

وأعلنت مجموعة دول في تحالف أوبك+، بقيادة المملكة العربية السعودية وروسيا، تنفيذ خفض طوعي لإنتاج النفط بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا في الربع الأول من عام 2024، خلال اجتماعها الأخير في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

ونظرًا إلى استمرار حالة عدم اليقين، قررت دول أوبك+ الـ8 تمديد التخفيضات الطوعية حتى نهاية الربع الثاني من عام 2024، مؤكدة أنها ستعمل على إعادة كميات الخفض الإضافية تدريجيًا، وفقًا لظروف السوق.

وفي هذا السياق، استطلعت منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن) توقعات نخبة من كبار الخبراء بشأن تمديد تخفيضات أوبك+ الطوعية في النصف الثاني من العام الجاري (2024).

تمديد تخفيضات أوبك+ الطوعية

يرى المستشار والخبير بمجال الطاقة في سلطنة عمان، مدير عام التسويق بوزارة الطاقة والمعادن العمانية -سابقًا- علي بن عبدالله الريامي، أن التمديد الأخير في التخفيضات حتى شهر يونيو/حزيران مؤشرًا على أن هناك احتمالًا كبيرًا للتمديد حتى نهاية العام.

وأرجع ذلك إلى عدم نمو الطلب على النفط في الشهور المقبلة، وعدم نمو الاقتصاد الآسيوي، فضلًا عن زيادة إنتاج النفط من الولايات المتحدة والبرازيل وغايانا، وفق تصريحاته إلى منصة الطاقة المتخصصة.

كما أعرب كبير مستشاري السياسة الخارجية والجغرافيا السياسية للطاقة أومود شوكري، عن تفاؤله بشأن استمرار أوبك+ في التخفيضات الطوعية حتى نهاية عام 2024.

وقال -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة-: «يعكس قرار تمديد هذه التخفيضات الطوعية حتى الربع

الثاني من عام 2024، جهدًا جماعيًا من جانب دول أوبك+ لإدارة مستويات إمدادات النفط واستقرار الأسعار، وسط حالة من عدم اليقين الاقتصادي».

وشدد على أن الإجراءات التي اتخذتها هذه الدول تهدف إلى دعم استقرار السوق وتوازنها، مع استعادة الإنتاج تدريجيًا بناءً على ظروف السوق.

ومن جانبه، أكد الخبير في شؤون الطاقة والشرق الأوسط سيريل وودرشوفن، أنه لا توجد تغييرات وشيكة في مسار تخفيضات أوبك+ الطوعية في الوقت الحاضر، إذ ما يزال توليد الدخل مرتفعًا جدًا.

ومع ذلك، أشار وودرشوفن إلى أن دول التحالف قد تتخلى عن هذا النهج، إذا زاد الطلب العالمي في حين لم يزد العرض.

وقال -في تصريحاته إلى منصة الطاقة المتخصصة-: «ستحتاج السعودية والإمارات وغيرهما إلى إعادة تقييم المكاسب مقابل الخسائر في وقت قريب جدًا.. وتتعرض الحصة السوقية أيضًا لضغوط، وقد ثبت تاريخيًا أنه لا يُمكن استردادها بسرعة كبيرة».

تقليص تخفيضات أوبك+ الطوعية

في سياقٍ متصل، صرّح محلل أسواق النفط بالشرق الأوسط في منصة آرغوس ميديا المتخصصة في الطاقة، نادر إبتيّم، بأن تحالف أوبك+ سيحتاج إلى الاستمرار في هذه التخفيضات الطوعية حتى نهاية العام، ولكن ليس بالضرورة عند المستويات الحالية.

وقال -في تصريحاته إلى منصة الطاقة المتخصصة-: «مع توقع ارتفاع الطلب في النصف الثاني من العام، ينبغي أن يكونوا قادرين على البدء في إعادة جزء على الأقل من الـ2.2 مليون برميل يوميًا التي جرى تخفيضها الآن إلى السوق تدريجيًا بدءًا من يوليو/تموز».

وشاركه في الرأي الخبير الإستراتيجي في مجال الطاقة شعيب بوطمين، الذي أوضح أنه حال استقرار أسعار النفط حول 85 دولارًا مع نهاية الربع الثاني من عام 2024، لن يكون من مصلحة التحالف تمديد تخفيضات أوبك+ الطوعية البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا تقريبًا.

وشدد بوطمين على أنه قد يكون من الحكمة تخفيضها إلى أقل من 1.5 مليون برميل يوميًا، لأن السوق ستتعزز تلقائيًا في الربع الثالث من العام، في أثناء فصل الصيف الذي يشهد زيادة الطلب على النفط والغاز بسبب زيادة معدل السفر حول العالم.

كما أرجع زيادة الطلب إلى تغير المناخ، الذي رفع درجات الحرارة إلى مستويات قياسية، ما يرفع -بدوره- الطلب على أجهزة التبريد، إذ «توجد دول عديدة تعتمد على النفط في توليد الكهرباء محليًا ولو نسبيًا على غرار السعودية»، بحسب ما صرّح به الخبير الإستراتيجي إلى منصة الطاقة المتخصصة.

ولكنه أضاف أنه إذا أراد التحالف أن تلامس الأسعار 90 دولارًا صيفًا، فإنه سيحتاج إلى تمديد التخفيضات الطوعية الحالية، ولكن دولًا أخرى ستزيد من إنتاجها، والنتيجة أن أسعار النفط ستنخفض مجددًا في الربع الرابع من العام، وقد نشهد زيادة مفرطة في المعروض.

ومن جانبه، قال رئيس شركة رابيدان إنرجي الأميركية بوب مكنالي، إن الحالة الأساسية للشركة تفترض أن تخفيضات أوبك+ ستكون مطلوبة حتى نهاية العام، لمنع تراكم المخزونات غير المرغوب فيها.

ولكن إذا ثبتت دقة توقعات منظمة أوبك لنمو الطلب بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا لعام 2024، فسيكون تحالف أوبك+ قادرًا على البدء في تقليص التخفيضات تدريجيًا في وقت مبكر، وفق ما أكده مكنالي في تصريحاته إلى منصة الطاقة المتخصصة.

توقعات أخرى

أشارت مؤسّسة مركز «فاندا إنسايتس»، المعني بأسواق الطاقة فاندانا هاري، إلى أن تحالف أوبك+ قد يجد نفسه عند مفترق طرق صعب في يونيو/حزيران، بشأن مسألة سياسة الإنتاج للنصف الثاني من العام.

وقالت -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة-: «ربما يتعين عليه أن يجد طريقة للعودة إلى سياسته المتمثلة في تحقيق هدف جماعي، مع توزيع أي تخفيضات بصورة عادلة بين الأعضاء كافة».

ويرى محلل السلع في بنك يو بي إس السويسري، جيوفاني ستانوفو، أن نمو الطلب على النفط ما يزال صحيًا، في حين من المرجح أن يؤدي تمديد أوبك+ لتخفيضاته الطوعية لمدة 3 أشهر أخرى إلى مزيد من الانخفاض في مخزونات النفط.

وشدد على أن دور أوبك+ يتمثل في الحفاظ على توازن سوق النفط في الغالب للحد من تقلبات الأسعار.

ولذلك، قال ستانوفو: «نتوقع عودة بعض البراميل في النصف الثاني من عام 2024، لمنع حدوث عجز أعمق في السوق خلال النصف الثاني من عام 2024».

كما صرّح رئيس تحرير منصة «بتروليوم إيكونوميست» بول هيكن، بأنه ليس سرًا أن أوبك+ يرغب في ضخ المزيد وتعزيز

الإيرادات، لكن فوائد توازن السوق والمفاضلة بين الأسعار والإنتاج ما تزال منطقية، وإذا لزم الأمر فسيواصل أوبك+ تنفيذ تخفيضات الإنتاج في النصف الثاني من العام.

وأشار إلى أنه في النصف الثاني من العام الذي سيشهد الانتخابات الأميركية، ستكون الحساسية تجاه ارتفاع أسعار النفط أكبر، وستؤدي السياسة دورًا أكبر في العمل الاقتصادي لإدارة أوبك للسوق.

لذلك، سيكون هناك مبرر إضافي للتراجع عن تخفيضات الإنتاج على افتراض استمرار الأسعار في الارتفاع، وفق ما قاله هيكن في تصريحاته إلى منصة الطاقة المتخصصة.

وأضاف أن أحد العوامل الأخرى التي يجب مراقبتها هو الإنتاج الأميركي، إذ هناك تساؤلات حول مقدار العرض الأميركي الذي سيصل إلى السوق في النصف الثاني من العام، وما إذا كان من المتوقع أن ينخفض العرض من خارج أوبك كما حدث في عام 2023، ما من شأنه أن يجعل مهمة أوبك أسهل بعض الشيء.

ومع ذلك، أكد هيكن أن كل الأنظار ستظل منصبة على توقعات الطلب على النفط، نظرًا إلى الفجوة الكبيرة بين توقعات أوبك ووكالة الطاقة الدولية، وسيؤدي ذلك أيضًا دورًا كبيرًا في مدى سرعة قيام أوبك+ بضخ المزيد من النفط الخام.

ويوضح الجدول التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- توقعات الطلب العالمي على النفط والمعروض في عام 2024:

وقال: «لكن من المرجح أن تستمر حالة عدم اليقين، ما يعني أن التحالف سيتخذ على الأرجح نهجًا دقيقًا لأي تخلص من التخفيضات».

ومن جانبها، استبعدت رئيسة شركة «إي إس إيه آي إنرجي» لتحليل سوق الطاقة، سارة إيمرسون، أن تستمر تحالف أوبك+ في التخفيضات الطوعية، أو أن يحتاج إلى القيام بذلك لدعم الأسعار الحالية خلال النصف الثاني من العام.

شكراً